

٤٦٦٥

al. Khatib al-Tarabulusi, 'Abd
al-Qadir

هذه رسالة

في تحرير المقادير الشرعية على مذهب
الائمة الاربعة المجتهدين من تأليف علامة الزمان وقدوة ذوى العرفان
العلامة العامل والمرشد الكامل الحبيب النسيب
الاستاذ الشيخ عبدالقادر ابن الشيخ أحمد الخطيب
الطرابلسي المدرس في الحرم النبوي
على ساكنه افضل الصلاة
وأتم السلام

٢

Khatib al-Tarabulusi
al-Qadir

(حقوق الطبع محفوظة للؤلأف)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٢

هجريه



2271
508866
1377

(RECAP) (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره تقديرا. والصلاة والسلام على من
أرسله راحة للعالمين بشيرا ونذيرا. سيدنا ونولا نأجد الآمر بما أمره
مرسله والمخذر من نواهيه نَحْذِرُ. وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم باطهار
شريعتهم وتوضيح حدودها وتيسير العمل بها تيسيرا ﴿أما بعد﴾ فيقول
أحقاروري وأفقرالفرقة خدام العلم الشريف في الحرم النبوي
المنيف عبدالقادر ابن السيد أحمد الطرابلسي الخطيب هذه رسالة
وجيزة وبجالة عزيزة في تحرير الدرهم والمنقال الشرعيين وتحقيق
المتن والصاع النبويين اللاتي يدور عليهما بيان المقدرات الشرعية
مأخذها المعمول به المنصوص عليه في المتن والشروح الفقهية
ومصدرها العمل بالقواعد الحسائية اليقينية جعلتها ملجأ لأمثال
القاصرين وتذكرة للعلماء المتقنين واعتمدت فيها على توفيق الكبير
المتعالى ذى الجلال مستعيناً به من الزينغ والزلل في الحال والمقال
ذكرت فيها ما يجوز بها الحكم والاقتاء وما يكثر عنه السؤال والاستفتاء
ملتجئاً إليه تعالى من جاهل متنصب ونذى دعوى متكبر متعصب يدعى
المعرفة بغير علم ويتجرأ على الافتاء بدون فهم زاعم أن غمس الحق فيه
الشهرة والوجاهة وما درى أن ذلك غاية اللؤم والسفاهة انهولى التوفيق
وبيده أزمة التحقيق (وقدرت بيتها) على مقدمة وأربعة فصول لبيان مذاهب
الأئمة الاربعة المجتهدين كل فصل منها لآمام

المقدمة

في بيان الدرهم المتعارف في غالب البلاد الإسلامية وبيان الدراهم
والمناقب الشرعية والأرطال البغدادية والعراقية التي قدرت بها
المقدرات الشرعية (أما الدرهم) المتعارف في الممالك العثمانية صانها
وجهاً رب السيرة الذي جرى به التعامل بين أهلها وحررت به صنجهم
من قديم الزمان فهو ستة عشر قيراطاً كل قيراط أربع حبات من متوسط
القمح أو الشعير فيكون أربعاً وستين حبة والقيراط في العرف هو الخروبة
المتوسطة قال في فتح القدير درهم مصر لا يزيد على أربع وستين شعيرة
وسط لأن كل ربع منه مقدّر بأربع خرائب والخروبة مقدّرة بأربع قمحات
وسط اه وفي رد المحتار قال بعض المحشين الدرهم المعروف الآن في مكة
والمدينة وأرض الحجاز المسمى بالقفلة على وزن غمرة هو ست عشرة خروبة
كل خروبة أربع شعيرات أو أربع قمحات لاناخبرنا الشعيرة المتوسطة
مع القمحة المتوسطة فوجدناها متساويتين والقيراط في عرفنا الآن
هو الخروبة فيكون الدرهم العرفي أربعاً وستين شعيرة اه (وأما الدرهم)
الشرعي فدرهمان درهم أخذه أبو حنيفة رضي الله عنه وهو سبعون
حبة (٧٠) من متوسط القمح أو الشعير لأنه أربعة عشر قيراطاً كل قيراط
خمس شعيرات فهو يزيد على الدرهم العرفي بست شعيرات ودرهم أخذه
الأئمة الثلاثة وهو على الصحيح عندهم خمسون حبة وخمساً حبة (٥٠ $\frac{5}{10}$)
فهو أنقص من الدرهم المتعارف بثلاث عشرة حبة وثلاثة أخماس حبة
(١٣ $\frac{3}{5}$) ومن درهم أبي حنيفة تسع عشرة حبة وثلاثة أخماس حبة

(١٩ $\frac{3}{5}$) (وأما المنقال العرفي) فهو درهم ونصف درهم عرفي فيكون
أربعا وعشرين خرنوبة فهو ست وتسعون حبة شعير أوقح متوسط (وأما
المنقال الشرعي) فنقالان منقال أخذه أبو حنيفة وهو مائة حبة لاندرهم
وثلاثة أسباع درهم بالدرهم الشرعي الذي أخذه فيزيد على الدرهم العرفي
بست وثلاثين حبة (٣٦) ومنقال أخذه الأئمة الثلاثة وهو اثنتان
وسبعون حبة (٧٢) فيزيد على الدرهم العرفي بثمان حبات (٨) وينقص
عن منقال أبي حنيفة بثمان وعشرين حبة (٢٨) (وأما الارطال) فقسمان
مالم يحرق به الأئمة وهي كثيرة وكلها محررة بالدرهم المتعارف فلا يحرق بها
الآن إلا بعد ارجاع دراهم المقادير الشرعية إلى الدراهم العرفية فلا تغفل
وما حرق به الأئمة وهي محررة بالدراهم الشرعية وهي على الصحيح ثلاثة
(الأول) ما حرق به أبو حنيفة وصاحبا على الصحيح من المذهب وهو الرطل
العراقي وقدره مائة وثلاثون درهما شرعيا بالدرهم الشرعي الذي أخذه
أبو حنيفة فيكون بالدرهم المتعارف مائة واثنين وأربعين درهما عرفيا
واثنتا عشرة حبة (حبة ١٤٢) والثاني ما حرق به الإمام مالك وهو الرطل
البغدادى وقدره على الصحيح من مذهبه مائة وثمانية وعشرون درهما
(١٢٨) بالدرهم الشرعي الذي قدره خسون حبة وخمسة حبة (٥٠ $\frac{5}{6}$)
فهو بالدرهم المتعارف مائة درهم عرفي وواحد وخمسون حبة وخمس حبة
($\frac{1}{6}$ حبة درهم) والثالث ما حرق به الشافعية وهو الرطل البغدادى
أيضا وهو على الصحيح الذي ذهب إليه النوى مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم شرعي (١٢٨ $\frac{4}{7}$) فيزيد على رطل الإمام
مالك بأربعة أسباع درهم شرعي ثمان وعشرين حبة وأربعة أخماس

حبة ($\frac{4}{28}$ حبة) فهو بالدرهم العرفي مائة درهم ودرهم وست عشرة حبة ($\frac{4}{17}$ حبة ١٠١) وقال الرافعي من الشافعية ان الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما شرعيا (١٣٠) فهو مائة درهم عرفي ودرهمان وأربع وعشرون حبة ($\frac{4}{24}$ حبة ١٠٢) فيزيد هذا على ما صححه النووي باثنين وسبعين حبة وعلى ما قاله مالك بمائة حبة وأربعة أخماس حبة ($\frac{4}{100}$ حبة) درهمين شرعيين وأما الرطل عند الحنابلة فهو على الصحيح عندهم مثل ما قاله النووي فيكون بالدرهم الشرعي مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم شرعي ($\frac{4}{7}$ حبة ١٣٨) وبالدرهم العرفي مائة درهم ودرهم وست عشرة حبة ($\frac{4}{17}$ حبة ١٠١) وإنما أرجعنا الدراهم الشرعية والارطال المقدرة بها الى الدراهم العرفية لكون الصبح الموجودة بين أيدينا كلها محررة بالدراهم العرفية فافهم ولا تظن أن الدراهم والمناويل الشرعية كلها متفقة كما توهمه بعضهم ولا انها متفقة أيضا مع الدرهم العرفي كما صرح به بعض وحي كلامه على ما اقتضاه عقله وبينه بما يخالفه المنقول في كتب أصحاب الأئمة الاربعة كما سيأتي نقله

(الفصل الاول)

في التحرير على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة المتقدم رضي الله عنه وعن سائر الأئمة في الدين

قال في التنوير وشرحه الدر المختار في باب زكاة المال نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم والدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر

قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم سبعين شعيرة والدينار درهما
وثلاثة أسباعه واللازم وزنه ما أداه ووجوب الأقيمتها واللازم في مضروب
كل منهما ومعموله ولوتبرا أو حليا مطلقا مباح الاستعمال أم لا ولوللتجمل
والنفقة ربع العشرة ثم قال وغالب الفضة والذهب فضة وذهب وما
غلب غشه منهما يقوم كالعروض واختلف في المساوي والمختار لزومها
احتياطا اه باختصار (وقال في المهر) أقله عشرة دراهم فضة وزن
سبعة مثاقيل كافي الزكاة (وفي السرقة) هي أخذ مكيل عشرة دراهم
حياد اه وقال المحشي فيها وأطلق الدراهم فانصرفت إلى المعهودة وهو
أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل (وذكر في الديات) أن الدية ألف
دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة (وقال في صدقة الفطر)
نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع تمر أو شعير وهو أي
الصاع المعتبر ما يسع ألفا وأربعين من ماش أو عدس قدرهم بالتساوي مما
كيلا ووزنا اه قال في رد المحتار اعلم أن الصاع ما يسع أربعة أمداد والمد
رطلان بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما والدرهم أربعة عشر قيراطا
وتقدم أن القيراط الشرعي خمس حبات فيكون الدرهم سبعين حبة اه
وقال العلامة السيد محمد أمين ميرغني في رسالته كشف القناع عن تحرير
الصاع اعلم أن الصاع ثمانية أرطال وأربعة أمداد مما لا خلاف فيه عند
علمائنا وقال القدوري في شرحه مختصر الكرخي قال الطحاوي والصاع
ثمانية أرطال مما يستوي كيلاه ووزنه كالعدس والماش وما سواهما ثارة
يكون الوزن أكثر من الكيل كالشعير وثارة يكون الكيل أكثر من
الوزن كاللحم فتقدير المكيال يكون مما لا يختلف كيلاه ووزنه فإذا كان

المكيال

الميكال يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به
 الحنطة والشعير والتمر اه قال قاضيان في فتواه والصاع ثمانية أرطال
 مما يستوى كيله ووزنه نحو العدس والماش فان كان يسع ثمانية أرطال
 من العدس فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير والتمر وفي الكفاية
 شرح الهداية ثم لا بد من معرفة الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير
 بكيه قال الطحاوي رحمه الله تعالى ثمانية أرطال مما يستوى كيله ووزنه
 وهو العدس والماش فاذا كان يسع ثمانية أرطال من العدس والماش
 فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير والتمر كذا ذكره الامام الولوالجي
 وغيره اه وهذا التقدير للصاع بالعدس والماش هو المذكور في جميع
 الكتب وقال صدر الشريعة في شرح الوقاية الاحتياط أن يقدر الصاع
 بالحنطة اه ثم قال قال السرخسي في مبسوطه والاخذ بالاحتياط في باب
 العبادات واجب اه عبارة الرسالة المذكورة واختاره هو تقديره بالشعير
 أخذ بالاحتياط وكتب في رد المحتار على قول صاحب الدر المنثور قدم قوله
 انما قدر به ما أي قدر الصاع بما يسع الوزن المذكور منهما أي من أي نوع
 منهم ما لان كل واحد منهما يتساوى كيله ووزنه اذا اختلف أفرادهم ثقلا
 وكبرا فاذا ملأت بإناء من ماش وزنه ألف وأربعون درهما ثم ملأته من
 ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الاول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر
 وكذا لو فعلت بالعدس كذلك بخلاف غيرهما كالبر مثل فان بعض البر قد
 يكون أثقل من البعض فيختلف كيله ووزنه فلذا قدر الصاع بالماش
 أو العدس فيكون ميكا لا محرا يكال به ما يراد إخراجه من الأشياء
 المنصوصة بلا اعتبار وزن لانك لو كتبت به شعيرا مثلا ثم وزنته لم يبلغ وزنه

ألفا وأربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما ينسج ألفا وأربعين درهما
 من الشعر أكبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدى
 وقد اعتبروا الصاع بهم ما فعل أنه لا اعتبار للوزن أصلا في غيرهما ويبدل
 على ذلك أيضا قول النخيرة قال الطحاوي الصاع ثمانية أرطال مما
 يستوى كيله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أرطال ووضع في الصاع
 لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون الوزن أكثر من الكيل
 كالشعر وتارة بالعكس كاللحم فإذا كان المكيال يسع ثمانية أرطال من
 العدى والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعر والتمر والخضرة ونحوه في
 الفتح ثم ذكر عبارة صدر الشريعة المتقدمة ثم قال ولكن على هذا
 الاحوط تقدير بالشعر وفيما اختاره السيد محمد أمين ميرغني وتبعه في رد
 المحتار من تقدير الصاع بالشعر على مذهب أبي حنيفة نظرا لأنهم قد نصوا
 أن الاحتياط هو الأخذ بأقوى الأدلة لا الاقتناء بما عاينوا من الزائد عن الواجب
 ودليل المقلد ليس الا قول امامه وهل تترك هذه النصوص الناطقة بأن
 الصاع بالصاع بالعدى أو الماش لا بغيره والحال أن المقدرات الشرعية إنما
 تعرف بالسمع ولا مدخل لأمر أي فيها وبلغت الى ما ذكرناه من الاجاث
 والى ما قويا به بحسبهما مع ما ذكر من النصوص من معتبرات المذهب النعماني
 التي لو وجد فيها ما يوجب قتل مسلم من الصالحين لوجب عليه ما الاقتناء
 بقتله ولو كان الاحتياط دفع الزائد كما ذكرنا لكان الاحوط منه دفع صاع
 من الخضرة لموافقة الآثار التي أخذت بها الأئمة الثلاثة وليست شعري
 لوجهات رجل بالطلاق الثلاث أو بالعناق أنه ما دفع زائدا عن القدر الواجب
 في الفطرة في مذهب أبي حنيفة وكان قد دفع صاعا محررا بالف وأربعين

درهما شرعيان من الشعير ثم وقع الى الحالك الشرعي الخنثى أيحكم عليه
 بوقوع الطلاق أو العتاق أم لا وهل اذا استفتاهما في ذلك أيفتياه بالوقوع
 أم لا وهل اذا استفتاهما راجل عن القدر الواجب في الفطرة أيفتياه بصاع
 محرر بألف وأربعين درهما من العدى أو الماش أم يقولون له الذي أوجبه
 الله عليه على مقتضى مذهب أبي حنيفة صاع مقدّر بألف وأربعين درهما
 شرعيان من الشعير نعم لو قال له الواجب صاع محرر بألف وأربعين درهما
 شرعيان من العدى ولو دفعت زائدا على ذلك كصاع محرر بألف وأربعين
 درهما شرعيان من الشعير يكون خيرا لك وأتوب عند الله لخلصان الافتاء
 بالزائد على الواجب **(تنبيه)** لو وزنت غمانية أرطال عراقية من العدى
 ووضعته في إناء بحيث تكون ملاءه لا يزيد ولا ينقص ثم وزنت خمسة أرطال
 وثلاثا بالرطل المذكور من الشعير ووضعته هذا الشعير في الإناء الأول
 يكون ملاءه أيضا كما جرب فإذا جمل ما نقله الزيلعي وصاحب الفتح عن أبي
 يوسف من أن الصاع خمسة أرطال وثلاث على أن أبا يوسف حرر بالشعير يرفع
 الخلاف تأمل ولكن أنواع الشعير تختلف خفة ووزانه فتنبه عند الحرر
 وفقك الله الى الصواب حيث كان نصاب زكاة الفضة عند أبي حنيفة مائتي
 درهم شرعي (٢٠٠) بالدرهم الذي هو سبعون حبة (٧٠) وكان زائدا
 على الدرهم المتعارف بست حبات (٦) يكون بالدرهم المتعارف مائتين
 وثمانية عشر وثلاثة أرباع (حبة ٢١٨ $\frac{٤}{٨}$) لामائة وثمانين وحبتيين
 (حبة ١٨٠) كما قال السروجي ومن تبعه وهذا القدر ثلاثة آلاف
 وخمسمائة قيراط (٣٥٠٠) محرفي * واعلم أن الريال المجدي المستعمل في
 زماننا وزنه سبعة دراهم عرفية ونصف درهم ($\frac{١}{٢}$ ٧) فهو مائة وعشرون

قيراطا عرفيا (١٢٠) وإذا قسمت قراريط النصاب على قراريط المجبى
يخرج قدر النصاب من المجبى تسعة وعشرين مجبىا وسدس مجبى
($\frac{1}{6} \times 29$) وان الريال المصرى المستعمل فى زماننا وزنه ثمانية دراهم عرفية
وثلاثة أرباع درهم عرفى ($\frac{3}{4} \times 8$) فهو ثمانية دراهم شرعية (٨) وقراريطه
العرفية مائة وأربعون قيراطا (١٤٠) والخارج من قسمة قراريط النصاب
على قراريطه خمسة وعشرون ريالا مصريا (ريال) وهذا قدر النصاب
من الريال المصرى وحيث كانت الدينة من الفضة عشرة آلاف درهم شرعى
(١٠٠٠٠) فهي قدر النصاب خمسين مرة (٥٠) فإذا ضربت خمسين فى
دراهم النصاب العرفية خرجت دراهمها العرفية عشرة آلاف وتسعمائة
وسبعة وثلاثين ونصف درهم عرفى ($\frac{1}{2} \times 10937$) وإذا ضربت الخمسين
فى قدرها خرج قدرها من المجبى ألفا واربعمائة وخمسين مجبىا
وثلاث مجبى ($\frac{1}{3} \times 1458$) وإذا ضربت الخمسين فى قدرها من الريال
المصرى خرج قدر الدينة من الريال المصرى ألفا ومائتين وخمسين ريالا مصريا
(١٢٥٠) وإذا كان الريال المصرى محورا بعشرين قرشا صاعا مصريا (٢٠)
تكون الدينة من القروش الصاغ المصرى خمسة وعشرين ألف قرش من
الصاغ المصرى قطعا (٢٥٠٠٠) فنحكم من القضاة بأن الدينة الواجبة
شرا خمسة عشر ألف قرش صاغ مصرى وثلاثة وتسعون قرشا صاعا
وثلاثون نصف فضة معتمدين فى ذلك على تقدير أهل دار الضرب فى المحروسة
لكونهم مسلمين صلحاء علماء ورعين هو كنى يحكم من قضاة البدو بأن الدينة
ثمانمائة ريال بناء على ان هذا القدر هو المتعارف بينهم فهو لم يحكم بالقدر
الذى أوجبه الله تعالى لان هذا القدر ينقص عنه بتسعة آلاف قرش

وسعمائة

وتسمائة وستة قروش صاغ مصري وعشرة أنصاف فضة (نصف نضة قرش)
 وهذا القدر أربع مائة وخمسة وتسعون ريالاً مصرياً وستة قروش صاغ مصري
 وعشرة أنصاف فضة (نصف قرش ريال) وهذا القدر أيضاً أربعة آلاف
 وثلاثمائة وأربعة وثلاثون درهماً متعارفاً لاجبه (حبة الا ٤٣٣٤) هذا
 اذا كانوا قد روي بالريال المصري الرابع وعلم القاضي بذلك وان كانوا قد روي
 بغيره من المضروبات الرابعية وقبلنا ان غالب الفضة والذهب فضة وذهب
 فلا بد ان يعرف الحاك قدر ما حكم به من كونه عشرة آلاف درهم شرعي من
 الفضة وألف مثقال شرعي من الذهب والايكث مع ذلك قد حكم بمجهول
 والحكم به باطل وحكم بغير ما أنزل الله ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم
 مع ما يلزم على هذا الحكم من المحظورات الشرعية عند الدفع من استبدال
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة مع فقد شرطه الشرعي وهو الوزن وكل هذا
 جاء من التقدير بالقرش المفسد لكثير من المعاملات والاحكام وليس لنا
 الجري على الرواية الضعيفة عن أبي يوسف من الغاء لوزن المنصوص عليه
 من جهة الشارع وافقت الأئمة على اعتباره مطلقاً وحيث كان أقل المهر
 ونصاب السرقه عشرة دراهم شرعية فهو عشرة دراهم عرفية وستون حبة
 (حبة ١٠) وهذا القدر ريال وربيع ريال مصري (١ ¼) وريال مجيدي
 وأحد عشر جزاً من أربعة وعشرين جزاً من مجيدي (١ ⅓) وحيث كان
 النصاب من الذهب عشرين مثقالاً شرعياً يكون قدره بالدرهم المتعارف
 أحد وثلاثين وربيع درهم عرفي (٣١ ¼) وقراريط هذا القدر العرفية
 خمسمائة قيراط (٥٠٠) وعلم ان الجنيه العثماني المستعمل في زمانه من
 وربيع درهم عرفي فهو ستة وثلاثون قيراطاً (٣٦) فاذا قسمت قيراريط

النصاب عليها خرج ثلاثة عشر حنيها وثمانية أساع حنيه عثمانى (١٣٨ $\frac{1}{9}$) وهذا قدر النصاب من الجنييه العثمانى وحيث كانت الدية ألف مثقال شرعى فهى مثل النصاب خمسين مرة فاذا ضربت خمسين فى دراهم النصاب العريقه خرج دراهمها ألفا وخمسمائة واثنين وستين ونصف (١٥٦٢ $\frac{1}{9}$) واذا ضربتها فى جنيهاه خرج قدرها من الجنييه المذكور ستمائة وأربعة وتسعين وأربعة أساع حنيه عثمانى (٤ $\frac{1}{9}$ حنيه) وهذا كرسخرج بقية أنواع الدية كالنصف والربع وغير ذلك وفى فهمك وذ كالك الكفاية

نصاب شرعى	نصاب شرعى	نصاب شرعى	نصاب شرعى	نصاب شرعى	نصاب شرعى
نصاب الذهب	٢٠	٣١ $\frac{1}{2}$	١٣ $\frac{1}{9}$	٠	٠
الدية من الذهب	١٠٠٠	١٥٦٢ $\frac{1}{9}$	٦٩٤ $\frac{4}{9}$	٠	٠
نصاب الفضة	٠	٢٠٠	٠٢١٨ $\frac{1}{4}$	٠	٢٩ $\frac{1}{6}$
الدية من الفضة	٠	١٠٠٠٠	١٠٩٣٧ $\frac{1}{3}$	٠	١٤٥٨ $\frac{1}{3}$
أقل المهر والسرقة	٠	٠٠٠١	١٠ حنيه	٠	١ $\frac{11}{34}$

وحيث كان المذال النبوى عند أبى حنيفة رطلين بالرطل العراقى الذى هو مائة وثلاثون درهما بالدرهم الشرعى الذى هو سبعون حبة (٧٠) فهو بالدرهم الشرعى مائتان وستون درهما (٢٦٠) وبالعرقى مائتان وأربعة وثمانون

درهما

درهما وأربعة وعشرون حبة (حبة $\frac{٢٨٤}{٢٤}$) والصاع الذي هو أربعة
أمداد بهذا المبدأ درهم الشرعي ألف وأربعون درهما (١٠٤٠) وبالعرفي
ألف ومائة وسبعة وثلاثون درهما ونصف درهم ($\frac{١١٤٧}{٢}$) هذا
الصاع خمسمائة وعمانية وستون درهما وعمانية وأربعون حبة (حبة $\frac{٥٦٨}{٤٨}$)
لا تسعمائة وعشرة كما حره في رد المختار لما علمت أن الدرهم الشرعي يزيد
على العرفي بست حبات وتقدير هذا الصاع بالشعير غير تحرير كما تقدم
وحيث كانت الخمسة أوسق نصابا كما اخرج من الأرض عند صاحب
أبي حنيفة أبي يوسف ومحمد ثلثمائة صاع بالصاع المذكور (٣٠٠) فهي
ألف ومائتا مد نبوي بالمبدأ المتقدم (١٢٠٠) وثلثمائة وواحد وأربعون
ألف درهم ومائتان وخمسون درهما متعارفا (٣٤١٤٥٠) وهذا المقدر
ثلثمائة وثلثة وخمسون أقة وخمسون درهما (درهم $\frac{٨٥٣}{٥٥}$) ثم اعلم ان
المدا المستعمل في المدينة المنورة يسع من العدس النظيف ألفي درهم عرفي
وخمسمائة وتسعة وخمسين درهما عرفيا وأربعة وعشرين حبة (حبة $\frac{٢٥٥٩}{٢٤}$)
وهذا القدر صاعان وربع صاع بالصاع المتقدم ($\frac{٢}{٤}$) وتسعة أمداد
نبوية بالمبدأ المتقدم (٩) ويسع من الشعير ألف درهم عرفي وثمانمائة واثنين
وعشرين درهما ونصف درهم (حبة $\frac{١٨٢٢}{٢٢}$) وهذا المدينة قسم بأربع
كبلات مدينة فتكون الكيلة من العدس ستمائة وتسعة وثلاثين درهما
وأربعا وخمسين حبة (حبة $\frac{٦٣٩}{٤٤}$) وهذا المقدر يزيد على نصف الصاع
المتقدم بأحد وسبعين درهما من العدس وست حبات (حبة $\frac{٧١}{٦}$) فالكيلة
المدينة كافية في الفطرة وتزيد عليها بأحد وسبعين درهما وست حبات
وحيثما الخمسة أوسق مائة وثلاثة وثلاثون مسددا مدنيا وثلث مدمدني

($\frac{1}{3}$ ١٣٣) خمسة أراذب مدنيه وثلاثة عشر مداوثلث مد ($\frac{1}{3}$ ١٣)
 ارذب) وأما الكيلة المكية فهي محررة بتسمائة وأربعة وستين درهما من
 العدس (٩٦٤) فالكيلة وربعا صاع بالصاع المتقدم وفيها زيادة على
 الصاع سبعة وستون درهما عرفيا ونصف درهم من العدس ($\frac{1}{3}$ ٦٧)
 ونصفها وثمنا نصف صاع ويزيدان على نصف الصاع ثلاثة وثلاثين درهما
 وغاية وأربعين حبة ($\frac{1}{4}$ ٢٣ حبة) والخمسة أوسق ثلثمائة وأربع
 وخسون كيلة مكية (كيلة ٢٥٤) وفيها زيادة ست دراهم (٦) وأما الارذب
 المصرى فهو على ما أخبرت أنه محرر فى الشئونة بمائة وعشرين أقة من
 العدس (١٢٠) وتسعين أقة من الشعير (٩٠) وهذا الارذب منقسم
 بست ويات وكل ويسة أربعة أرباع وكل ربع أربعة أقداح مصرية
 فعلى ذلك تكون الويسة عشرين أقة من العدس ويكون الربع خمس
 أقدح ويكون القدح أقة وربع أقة خمسمائة درهم عرفى من العدس
 فالقدح وسدسه نصف صاع ويزيدان على نصف الصاع أربعة عشر
 درهما وسبعاً وثلاثين حبة وثلث حبة ($\frac{1}{3}$ حبة ١٤) والخمسة
 أوسق سبعة أراذب مصرية وربعمائة وثمانون قدحاً ونصف قدح ($\frac{1}{3}$ ٢٤ قدح
 ربع ارذب) هذا ما تيسر لى تحريره من المضروبات والمكاييل وعليك
 تحرير مكاييل بلدك ومضروبات وقتك بالطريق المذكور فانه لا عسر
 فيه بعد بيان المقدرات الشرعية بالدرهم العرفية وبيان كيفية العمل
 فزن وحررت لخرج من عهد الافشاء بغير ما أنزل الله وتجو من شدة السؤال
 فى يوم الحشر والمآل وفقنا الله وإياك

درهم - مئبري	درهم عرف	كتاب مذبني	مذ مذبني	كتاب مذبني	قدح مصري	ربيع مصري
١٣٠	حبة ١٤٢ ١٢	٠	٠	٠	٠	٠
٢٦٠	حبة ٢٨٤ ٢٤	٠	٠	٠	٠	٠
٥٥٠	حبة ٥٦٨ ٤٨	١	٠	$\frac{٥}{٨}$	$\frac{١}{٦}$	٠
١٠٤٠	حبة ١١٣٧ ٣٣	٢	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٤}$	$\frac{٢}{٣}$	٠
٣١٢٠٠٠	٣٤١٢٥٠	$\frac{١}{٣}$ ٥٣٣	$\frac{١}{٣}$ ١٣٣	٣٥٤	$\frac{٢}{٣}$	١٧٠

(الفصل الثاني)

(في التصريح على مذهب عالم المدينة مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه)

قال الشيخ الدريد رحمه الله تعالى في كتابه أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك في الكلام على زكاة العين وفي مائتي درهم شرعي فأكثر وهي بدراهم مضر ليكرها مائة وخمسة وثمانون ونصف وثمانون درهم أو عشرون ديناراً شرعية ربع العشر ولو كانت مغشوشة أو ناقصة إن راجحت المغشوشة أو الناقصة ككاملة أي رواج الكاملة له والآن ترج كالكاملة بأن لم ترج أصلاً أو ترج لا كالكاملة بأن انحطت عن الكاملة في المعاملات حسب الخالص على تقدير التصفية في المغشوشة اه باختصار قال الشيخ أحمد الصاوي رحمه الله تعالى في حاشيته بلفظة السالك قوله درهم شرعي

قد تقدم ان قدره خسون حبة وخساجبة من الشعير الوسط قوله
 أو عشرين ديناراً قدر الدينارين اثنين وسبعون حبة من وسط الشعير اه وقال في
 الجنايات وعلى الشامي والمصري والمغربي ألف دينار شرعية وعلى العراقي
 اثنا عشر ألف درهم اه وقال في زكاة الحارث وفي كل خمسة أوسق الوسط
 ستون صاعاً اه قال في الحاشية المذكورة قوله ستون صاعاً كل صاع أربعة
 أمداد وكل مدرطل وثلاث وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وكل
 درهم خسون وخساجبة من وسط الشعير في وزن القدر المعلوم وبكال ثم
 الضابط مقدار الكيل فلا يقال الوزن يختلف باختلاف الجيوب وتقريب
 النصاب بكيل مصر أربعة أرادب وروية وذلك لان كل ربع مصري ثلاثة
 أصع فالاربعة (١) أرادب ثلثمائة صاع وذلك قدر الخمسة الاوسق لان
 الخمسة أوسق ألف ومائتا مد ووزن ألف وستمائة رطل اه فحيث كان
 الدرهم الشرعي خمسين حبة وخمس حبة فهو أقل من الدرهم المتعارف الذي
 هو أربع وستون حبة كما تقدم بثلاث عشرة شعيرة وثلاثة أخماس شعيرة
 (٣/١٣) فتكون المائتا درهم شرعي مائة وخمسة وسبعين درهماً عرفياً
 ونصف درهم بدرهم مصر قطعاً (١٥٧ ١/٢) لأمائة وخمسة وثمانين ونصف
 ومن درهم (١/٨ و ١/٨) لان هذا القدر يزيد على ما هو الترخير بثمانية
 وعشرين درهماً بمصر ياوست عشرة حبة (٢٨ ١/٦) وقد تقدم أن الريال
 الجيدى الرابع في زماننا سبعة دراهم عرفية ونصف درهم (٧ ١/٢) فلما
 قسمت دراهم النصاب على دراهمه يخرج قدر النصاب من الريال الجيدى

(١) قوله فالاربعة الخ صوابه فالاربعة أرادب والروية ثلثمائة صاع اه منه

واحد وعشرون مجيديا (٢١) وتقدم أيضاً أن قدر الريال المصري ثمانية
دراهم عرفية وثلاثة أرباع درهم عرفي فاذا قسمت دراهم النصاب على
دراهمه يخرج قدر النصاب من الريال المصري الراجح ثمانية عشر ريالا
مصريا راجحا (١٨) وحيث كانت الدينة من الفضة اثني عشر ألف درهم
شرعي (١٢٠٠) فهي مثل النصاب ستين مرة (٦٠) فاذا ضربت ستين
في دراهم النصاب العرفية المتقدمة خرجت دراهمها العرفية تسعة آلاف
وأربعمائة وخمسين درهما عرفيا (٩٤٥٠) واذا ضربت ستين في واحد
وعشرين قدر النصاب من المجيدي الراجح خرج قدر الدينة من المجيدي الراجح
ألف ومائتان وستون مجيديا (١٢٦٠ مجيدي) واذا ضربت ستين في ثمانية عشر
(١٨) قدر النصاب من الريال المصري خرج قدر الدينة من الريال المصري
الراجح ألف وثمانون (١٠٨٠) وهذا اذا كانا راجحين وأما اذا لم يوجا فأنك
تسقط قدر الغش من وزن كل منهما وتقسم على الباقي دراهم النصاب
واند كرمنا ليقاس عليه فقد تقدم أن الريال المجيدي سبعة دراهم ونصف
درهم عرفي وقد تقدم أن الدرهم العرفي سنة عشر قيراطا عرفيا فتكون
قيراط المجيدي العرفية مائة وعشرين قيراطا (١٢٠) وقد ذكر بعض
الافاضل أن في الريال المجيدي من الغش ثمانية عشر قيراطا وهذا القدر
ثلاثة أرباع خسه ($\frac{3}{4}$) فاذا أسقطتها من قيراطيه بقي مائة قيراط
وقيراطان فاقسم عليه قيراط دراهم النصاب التي هي ألفان وخمسمائة
وعشرون (٢٥٢٠) يخرج قدر النصاب أربعة وعشرين مجيديا واثني
عشر جزأ من سبعة عشر جزأ من مجيدي ($\frac{12}{17}$ ٢٤) فاذا ضربت هذا
المقدار في ستين يخرج قدر الدينة من المجيدي بعد اسقاط غشه ألف وأربعمائة

واثنان وثلاثون وستة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من مجبدي (١٤٨٢ $\frac{1}{17}$)
وعلى هذا القياس وحيث كان نصاب الذهب عشرين مثقالاً ضرباً (٢٠)
وكان المثلث النسر عى اثنتين وسبعين حبة (٧٢) يكون نصاب الذهب
بالدرهم المتعارف اثنين وعشرين درهماً ونصف درهم (٢٢ $\frac{1}{2}$) ويسمى
كان الجنيه العثمانى درهين وربع درهم (٢ $\frac{1}{4}$) عرقى فهو سبعة
وثلاثون قيراطاً عرفياً (٣٦) فاقسم على ٥ هذا المقدار قراريط دراهم
النصاب وقدرة اثنتان وستون قيراطاً عرفياً (٣٦٠) يكن الخارج عشرين
جنيهات (جنيه) وهذا اذا كان رائجاً وان كان غير رائج فاسقط غشه
واقسم قراريط النصاب على الباقي كما تقدم وقد ذكر بعض الافاضل ان
فيه من الفس قيراطين ونصف قيراط (٢ $\frac{1}{2}$) فلذا قسمت قراريط النصاب
الثلثمائة وستين (٣٦٠) على الباقي وهو ثلاثة وثلاثون قيراطاً ونصف
قيراط بعد بسط المقسوم والنسب عليه أنصافاً حتى يصير المقسوم سبعمائة
وعشرين نصفاً (٧٢٠) والمقسوم عليه سبعة وستين نصفاً (٦٧) يكون
الخارج عشر جنيهات وخمسين جزءاً من سبعة وستين جزءاً من جنيهه
(١٠ $\frac{50}{67}$) وحيث كانت الدية ألف مثقال ذهب تكون الدية قدرة النصاب
قدرة خمسين مرة (٥٠) فإذا ضربت خمسين فى عشرة قدرة النصاب من
الجنيه الراجح تكون الدية خمسمائة جنيهه (٥٠٠) وإذا ضربت خمسين
فى قدره من الجنيه الصافى يكون الخارج خمسمائة وسبعة وثلاثين جنيهها
وخمسة عشر جزءاً من سبعة وستين جزءاً من جنيهه (٥٣٧ $\frac{1}{17}$) وهذا
قدرة الدية من الجنيه بعد اسقاط غشه فقس عليه بقية أنواع الذهب هديت
الى الصواب

نصف الشري	درهم شري	درهم صغري	جنيته شري	جنيته صغري	ريال صغري	جدي صغري	جدي مقبوس
٢٠	٠	$\frac{١}{٢٢}$	١٠	$\frac{١٠٠}{٧}$	٠	٠	٠
١٠٠٠	٠	١١٢٥	٥٠٠	$\frac{٥٣٧}{٧}$	٠	٠	٠
٠	٢٠٠	$\frac{١}{١٥٧}$	٠	٠	١٨	$\frac{١٢}{١٧}$	٢٤
٠	١٣٠٠٠	٩٤٥٠	٠	٠	١٠٨٠	$\frac{٦}{١٧}$	١٤٨٢
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٦٠

وحيث كان الصاع اربعة امداد شرعية وكان المد الشرعي رطلا وثلاثا وكان
الطل مائة وثمانية وعشرين درهما (١٢٨) فقط وكان الدرهم خمسين
شعيرة وخمسي شعيرة ($\frac{٢}{٥٠}$) وكان الدرهم العرفي اربعا وستين شعيرة
يكون الرطل المذكور بالدرهم العرفي مائة درهم واحد وخمسين حبة
وخمس حبة ($\frac{١}{٥}$ حبة درهم) والمد الشرعي مائة وأربعة وثلاثين درهما
عرفيا وخمسا وعشرين حبة وثلاثة أخماس حبة ($\frac{٣}{٥}$ حبة ١٣٤)
والصاع النبوي خمسمائة وسبعة وثلاثين درهما عرفيا وثمانيا وثلاثين حبة
وخمسي حبة ($\frac{٢}{٣٨}$ حبة ٥٣٧) فالثلثمائة صاع نبوي (٣٠٠) التي هي
الخمسة أوسق نصاب زكاة الحراث مائة ألف وواحد وستون ألف درهم عرفي
ومائتان وثمانون درهما عرفيا (١٦١٢٨٠) واعلم ان المد المدني يسع
الفاو ثمانمائة واثنين وعشرين درهما ونصف درهم من الشعير المدني

($\frac{1}{4}$ ١٨٢٢) فالثلثمائة المذكورة ثمانية وعشرون مدا بالمد المدني
ونصف مد ($\frac{1}{4}$ مد مدني) وفيها زيادة أحد عشر درهما وربع درهم
($\frac{1}{4}$ ١١) ثم هذا المد ينقسم بأربع كيلات فالكيله المدنية أربع مائة
وخمسة وخمسون درهما متعارفا وأربعون حبة ($\frac{1}{4}$ حبة ٤٥٥) فالكيله
وربعها خمسمائة وتسعة وستون درهما من الشعير وأربع وثلاثون حبة
($\frac{1}{4}$ حبة ٥٦٩) ويزدان على الصاع الواحد وثلاثين درهما متعارفا وتسع
وخمسين حبة وثلاثة أخماس حبة ($\frac{3}{5}$ حبة ٥٩ درهم) فاعرف ذلك وأما
الكيله المكيه فهي محررة بسبع مائة وستة عشر درهما من الشعير (٧١٦)
فثلاثة أرباعها خمسمائة وسبعة وثلاثون درهما وهذا القدر ينقص عن
الصاع النبوي المتقدم بشان وثلاثين حبة وخمسي حبة ($\frac{5}{38}$ حبة) فإذا
زدت هذا القدر على الثلاثة أرباع الكيله المكيه يتم الصاع والخمسة أوسق
مائتان وخمسة وعشرون كيله مكيه وربع كيله مكيه ودرهم واحد
($\frac{1}{4}$ درهم ٢٢٥ كيله مكيه) وحيث كان الأرباب المصري محراب تسعين أقة من
الشعير ($\frac{1}{9}$ أقة) فالخمسة أوسق المذكورة أربعة أرباب ووبتان وثلاثة
أرباع وقد كان وثلاثون درهما عرفيا ($\frac{1}{3}$ درهم قبح ربع وبنه أرب)
والقدح ونصفه صاع بالصاع المذكور ويزدان على الصاع بأربعة
وعشرين درهما وسبع وخمسين حبة وثلاثة أخماس حبة ($\frac{5}{3}$ حبة ٥٧ درهم)
وعلى هذا أفقس بغداد أن تحرم كبايل بلدك بالدرهم العرفي
وتعرف قدر المد والصاع بالدرهم الشرعي والدرهم العرفي والله تعالى أعلم

الدرهم النوبي	الدرهم الشامي	الدرهم العربي	الدرهم الفارسي	الدرهم الهندي	الدرهم الصيني	الدرهم الياباني	الدرهم الهندي	الدرهم الصيني	الدرهم الياباني
الرطل البغدادي	١٢٨	$\frac{1}{5}$ حبة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المال النبوي	$\frac{2}{3}$ ١٧٠	$\frac{3}{5}$ حبة	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤
الصاع النبوي	$\frac{2}{3}$ ٦٨٢	$\frac{2}{5}$ حبة	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
الخمس أوسق	٤٠٤٨٠٠٠	١٦١٢٨٠	$\frac{1}{3}$ ٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨

(الفصل الثالث)

(في التحرير على مذهب عالم قريش الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه)

قال في المنهاج في باب زكاة النقد نصاب الفضة ما تئاد درهم والذهب عشرون مثقالا وز كاهم اربع عشرهما ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا اه وفي شرحه التحفة المثلثان ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفيه امدق وطال والدرهم خمسون حبة وخمس حبة اه وقال في باب زكاة الفطر وهي صاع وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم قلت الصحيح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع لما تقدم في باب زكاة النبات وقال في الباب المذكور ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستمائة رطل بغدادى وفي التحفة لان الوسق ستون صاعا اجماعا فجملة الاوسق ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث وفيها الاصح

ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم اه
ملخصا ثم قال وتقدير الوسخ بذلك تحديد على الاصح وفيه من المياه القلتان
خمس مائة رطل بغدادى اه حيث كان نصاب الفضة مائتى درهم شرعى
(٢٠٠) وكان الدرهم الشرعى خمسة عشر حبة وخمسة حبة ($٥٠ \frac{٢}{٣}$)
يكون النصاب من الفضة بالدرهم المتعارف مائة وسبعة وخمسة عشر درهما
ونصف درهم ($١٥٧ \frac{١}{٢}$) وحيث كان المتعارف الخالص من الفضة
والذهب مطلقا يكون قدر النصاب من الريال المجيدى بعد اسقاط غشه
أربعة وعشرين مجيدى أو اثني عشر جزأ من سبعة عشر جزأ من مجيدى
($٢٤ \frac{١٢}{١٧}$) وحيث كان نصاب الذهب عشرين مثقالا شرعيا وكان
المقال الشرعى اثنتين وسبعين حبة متوسطة من الذهب يكون بالدرهم
المتعارف اثنين وعشرين درهما ونصف درهم متعارف ($٢٢ \frac{١}{٢}$) وهذا
القدر من الجنيه العثمانى الخالص من الغش بأن أسقط من وزنه مقدار
غشه عشر خيالات وخمسون جزأ من سبعة وستين جزأ من جنيه ($١٠ \frac{٥٠}{١٧}$)
كما تقدم تحريره في غير الراجح من مذهب الامام مالك وتقدم هناك ان الدية
اثناعشر ألف درهم شرعى من الفضة وألف مثقال شرعى من الذهب
فتكون بالدرهم المتعارف من الفضة تسعة آلاف وأربعمائة وخمسين
(٩٤٥٠) فهى قدر نصاب زكاة الفضة ستين مرة فيكون قدرهما من
المجيدى بعد اسقاط غشه ألفا وأربعمائة واثنين مجيدى أو ستة أجزاء
من سبعة عشر جزأ من مجيدى ($١٤٨٣ \frac{١}{١٧}$) وحيث ان الدية من الذهب
ألف مثقال شرعى فهى ألف ومائة وخمسة وعشرون درهما متعارفا
(١١٣٥) وقد درهما من الجنيه العثمانى بعد اسقاط غشه منه خمس مائة

وسبعة وثلاثون جنيهاً واحداً وعشرون جراً من سبعة وستين جراً من
جنيه ($٥٣٧ \frac{٢١}{١٧}$) وعلى هذا نفقس واعتبر بقية النقود فانه لا عسر فيه
بعد اعتبار المقدار من المبرغ بمطالدرهم العرفي وفقاً له وإياك والمسلمين لما
يجبه ويرضاه آمين

نصاب شرعي	درهم شرعي	درهم عرفي	الذهب النخالص	الفضة النخالص
٢٠	٠	$\frac{١}{٢} ٢٢$	$١٠ \frac{٥٠}{١٧}$	٠
١٠٠٠	٠	١١٢٥	$٥٣٧ \frac{٢١}{١٧}$	٠
٠	٢٠٠	$\frac{١}{٢} ١٥٧$	٠	$٢٤ \frac{١٢}{١٧}$
٠	١٢٠٠٠	٩٤٥٠	٠	$١٤٨٢ \frac{٦}{١٧}$

وحيث كان الرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرين درهماً شرعياً وأربعة
أصباع درهم شرعي ($١٢٨ \frac{٤}{٧}$) على الأصح عند الشافعية وكان الدرهم
الشرعي خمسين حبة وخمسة حبة فقط لهذا الرطل على رطل الامام مالك
بأربعة أصباع درهم شرعي أعنى ثماناً وعشرين حبة وأربعة أخماس
حبة ($٢٨ \frac{٤}{٧}$) فيكون هذا الرطل بالدرهم المتعارف مائة درهم ودرهماً
وربهم درهم ($١٠١ \frac{١}{٢}$) فيكون هذا النبوي الذي هو رطل وثلاثين
الرطل بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وثلاثين درهماً (١٣٥) فيزيد على

مد مائة بثمان وثلاثين حبة وخمسة حبة ($\frac{2}{3} \times 38$) فيكون الصاع النبوي الذي هو أربعة أمداد بهذا المد خمسة وأربعين درهما متعارفا من الشعير (٥٤٠) فيزيد الصاع على صاع مائة بدرهمين وخمسة وعشرين حبة وثلاثة أخماس حبة ($\frac{3}{5} \times 2$ حبة ٢) فتكون الخمسة أوسق التي هي نصاب الخارج ثلثمائة صاع بهذا الصاع (٣٠٠) وألفا ومائتي مد نبوي بالمد المتقدم (١٢٠٠) ومائة ألف درهم عرفي واثنين وستين ألف درهم (١٦٢٠٠) فتزيد على خمسة أوسق الامام مائة بثمان وعشرين درهما عرفيا (٧٢٠) ثم اعلم ان المد المستعمل في المدينة المنورة محرم بثلاثة عشر مدان نبويا ونصف مد نبوي بهذا المد ($\frac{1}{3} \times 13$) فالخمس أوسق ثمانية وثمانون مدا مدان نبويا وثمانية اناصع مد مدني ($\frac{8}{9} \times 88$ مد) وربع المد المدني كيلة مدنية فتكون ثلاثة أمداد نبوية وثلاثة أثمان مد نبوي فالكيلة وربعها صاع نبوي ويزيدان على الصاع تسعة وعشرين درهما من الشعير وأربع وثلاثين حبة شعير (حبة درهم $\frac{34}{29}$) وأما الكيلة المكية فهي محررة بسبع مائة وستة عشر درهما من الشعير (٧١٦) فنلاثة أرباعها صاع نبوي بهذا الصاع وتنقص عنه بثلاثة دراهم فاذا زدت عليها ثلاثة دراهم من الشعير تم الصاع النبوي والخمس أوسق مائتان وست وعشرون كيلة مكية وربع كيلة مكية ودرهم (درهم $\frac{1}{4} \times 376$ كيلة) وحيث كان الارب المصري محررا بتسعين أفة من الشعير وكانت الخمسة أوسق أربعة مائة أفة وخمسة أوسق فالخمس أوسق أربعة أرباب مصرية ونصف أرباب وحيث كان القدح المصري ثلثمائة وخمسة وسبعين درهما من الشعير (٣٧٥) فالقدح ونصفه صاع نبوي ويزيدان على الصاع باثنين وعشرين درهما

ونصف درهم ($\frac{1}{2}$ ٢٢) وحيث كانت القلتان خمسمائة رطل بالرطل
المذكور فهما بالدرهم العرفي خمسون ألفاً وستمائة وستة وعشرون درهما
متعارفاً وست وثلاثون حبة ($\frac{1}{36}$ حبة ٥٠٦٢٦) وهذا القدر مائة وستة
وعشرون أفة ونصف أفة وستة وعشرون درهما وست وثلاثون حبة
($\frac{1}{36}$ درهم ١٢٦ أفة)

درهم عرفي	درهم عرفي	مدني	كنهية	قدح مصري	أرب مصري	أوقا
١٢٨ $\frac{4}{7}$	١٠١ $\frac{1}{4}$	٠	٠	٠	٠	٠
١٧١ $\frac{3}{7}$	١٣٥	٠	٠	٠	٠	٠
٦٨٥ $\frac{٥}{7}$	٥٤٠	٠	$١\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	٠	$\frac{1}{4}$
٢٠٥٥٠٠	١٦٢٠٠٠	$٨\frac{8}{9}$	٠	٠	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
٦٤٢٨٥ $\frac{٥}{7}$	٥٠٦٢٦ حبة $\frac{1}{36}$	٠	٠	٠	٠	$\frac{1}{4}$

وهذا بناء على ما هو الصحيح الذي مشى عليه النوى وأما على ما اختار المرافعي
من أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما (١٣٠) فالرطل بالدرهم
المتعارف مائة درهم ودرهمان وأربع وعشرون حبة ($\frac{1}{36}$ حبة ١٠٢) والمد
النبوي بالدرهم المتعارف مائة وستة وثلاثون درهما ونصف درهم عرفي

(١٢٦) والصاع النبوي خمسمائة وستة وأربعون درهما متعارفا
 (٥٤٩) والخمسة أوسق مائة ألف وثلاثة وستون ألف درهم متعارف
 وثمانمائة درهم متعارف (١٦٣٨٠٠) وهذا القدر تسعون مدامدنيا
 وعن مدود درهم وثمان وخسون حبة (حبة درهم $\frac{1}{8}$ ٩٠) ومائتان
 وثمانية وعشرون كيله وثلاثة أرباع كيله مكية وخمسة عشر درهما
 (درهم $\frac{3}{4}$ كيله $\frac{1}{10}$) وأربعة أرباب مصرية ونصف وأربعة أقباح مصرية
 (قدح $\frac{1}{3}$ ٤) والصاع كيله مدنية وربعمها (١ $\frac{1}{4}$) ويزيدان على
 الصاع بثلاثة وعشرين درهما وأربع وثلاثين حبة (حبة $\frac{1}{23}$) وهو
 ثلاثة أرباع كيله مكية وتنقص عن الصاع تسعة دراهم من الشعير
 (كيله مكية درهم $\frac{3}{4}$ ٩) وهو أيضا قدح ونصف قدح مصري وينقص الصاع
 عنهم مائة عشر درهما ونصف درهم (١٦ $\frac{1}{2}$) والقلبان اللتان هما
 خمسمائة رطل بهذا الرطل واحد وخسون ألف درهم متعارف ومائة وسبعة
 وثمانون درهما ونصف درهم متعارف (٥١١٨٧ $\frac{1}{2}$) وهذا القدر مائة
 وسبعة وعشرون ألفه وثمانمائة وسبعة وثمانون درهما ونصف درهم
 متعارف (درهم $\frac{1}{2}$ ١٢٧.٣٨٧)

درهم شري	درهم عرفى	مدينى	كروندى	كروندى مكينة	قديمى	أردبى	أفيسه
رطل	١٢٠	١٠٢ $\frac{4}{8}$	٠	٠	٠	٠	٠
مدينوى	٠	١٣٦ $\frac{1}{2}$	٠	٠	٠	٠	٠
صاع نبوى	٠	٥٤٦	٠	١ $\frac{1}{2}$	٢ $\frac{3}{4}$	١ $\frac{1}{2}$	٠
الحمسة أو مقي	٠	١٦٣٨٠٠	١ $\frac{1}{2}$	٩٠	٣٢٨	٤ $\frac{1}{2}$	٠
القلتان	٠	٥١١٨٧ $\frac{1}{2}$	٠	٠	٠	٠	١٢٨

(الفصل الرابع)

(فى التحرير على مذهب الامام أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه)

قال فى مختصر المقيع فى باب زكاة النقدين يجب فى الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفى الفضة اذا بلغت مائتى درهم ربع العشر وقال فى شرحه زاد المستقنع والعبرة بالدرهم الاسلامى الذى وزنه ستة دنانير والعشرة من الدراهم سبعة مناقيل فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسة اجرة شعير ثم قال ويركى مغشوشه اذا بلغ خالصه نصابا وزنا وقال فى باب مقادير الديت دية الحر المسلم مائة بعير أو ألف مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم فضة وقال فى الغسل ويتوضأ بعد استحبابا والمدرطل وثلاث ثم قال ويغتسل بالصاع وهو أربعة أمداد وتقدم فى الغسل وفى كتاب

مطالب أولى النهى والرطل العراقي وزنه بالدرهم مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع وقال في زاد المستقنع في باب زكافا لحبوب والثمار ويعتبر بلوغ نصاب قدره بعد نصفيته من قشره وجفافه خمسة أوسق ثم قال والوسق ستون صاعا وتقدم أنه خمسة أرطال وثلاث وقال في باب المياه وإن بلغ الماء قلتين وهو الكثير خسمائة رطل حيث كان الدرهم الشرعي خمسين حبة وخمسي حبة $(\frac{50}{5})$ وكان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل يكون المثلقال اثنين وسبعين حبة (72) وحيث كان المعتبر الخالص من الذهب والفضة يكون مذهب الامام أحمد مثل مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنهما فيكون نصاب الفضة بالدرهم المتعارف مائة وسبعة وخمسين ونصفا $(\frac{1}{107})$ ونصاب الذهب بالدرهم المتعارف اثنين وعشرين درهما متعارفا ونصفا $(\frac{1}{22})$ ويكون قدر نصاب الفضة من خالص المجيدى أربعة وعشرين مجيديا واثنى عشر جزأ من سبعة عشر جزأ من مجيدى $(\frac{12}{17} 24)$ ويكون قدر الدية التي هي اثنا عشر ألف درهم شرعي من الفضة بالدرهم المتعارف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسين (9450) وبالريال المجيدى بعد اسقاط غشه ألفا وأربعمائة واثنين وثمانين وستة أجزاء من سبعة عشر جزأ من مجيدى $(\frac{7}{17} 1482)$ ويكون قدر نصاب الذهب من الجنيه العثماني بعد اسقاط غشه عشر جنميات وخمسين جزأ من سبعة وستين جزأ من جنيه $(\frac{60}{17} 10)$ ويكون قدر الدية من الذهب التي هي ألف مثقال شرعي بالدرهم المتعارف ألفا ومائة وخمسة وعشرين درهما (11250) ومن الجنيه العثماني بعد اسقاط غشه خسمائة وسبعة وثلاثين جنهما وواحد وعشرين جزأ من سبعة وستين جزأ من جنيه بعد اسقاط غشه $(\frac{61}{17} 537)$

ومما ذكر يؤخذ كيفية الاخذ من بقية المضروبات واخذ بقية انواع الدية
فتنبه

نصاب الذهب	نقال سري	درهم سري	درهم عرفي	النسيب الخامس	النسيب الخامس
نصاب الذهب	٢٠	٠	$٢٢ \frac{1}{4}$	$١٠ \frac{٥٤}{٦٧}$	٠
الدية من الذهب	١٠٠٠	٠	١١٢٥	$٥٣٧ \frac{٢١}{٦٧}$	٠
نصاب الفضة	٠	٢٠٠	$١٥٧ \frac{1}{4}$	٠	$٢٤ \frac{١٢}{١٧}$
الدية من الفضة	٠	١٢٠٠٠	٩٤٥٠	٠	$١٤٨٢ \frac{٦}{١٧}$

وحيث كان الرطل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ($١٢٨ \frac{٤}{٧}$)
فيكون مذهب الامام أحمد موافق الماهو الصحيح من مذهب الامام الشافعي
فيكون الرطل عنده بالدرهم المتعارف مائة ودرهم ما وربع درهم ($\frac{1}{4}$)
(١٠١) ويكون المد النبوي مائة وخمسة وثلاثين درهما متعارفا (١٣٥)
ويكون الصاع النبوي خمسمائة وأربعين درهما متعارفا (٥٤٠) وتكون
الخمسة أوسق التي هي ثلثمائة صاع بهذا الصاع (٣٠٠) وألف ومائتا مد
بالمذ كور (١٢٠٠) مائة ألف واثنين وستين ألف درهم متعارف
(١٦٢٠٠٠) وقد تقدم ان هذا الصاع كيله وربع كيله مد منه ويريد ان
عليه بتسعة وعشرين درهما عرفيا من الشعير وأربع وثلاثين حبة ($٢٩ \frac{٣٤}{٣٤}$)
وأنة ثلاثة أرباع كيله مكبة وثلاثة دراهم من الشعير أيضا وأنه قدح

ونصف مصري ويريدان على الصاع باثنين وعشرين درهماً عرياً
 الشعير ونصف درهم ($\frac{1}{4}$ ٢٢) وان الخمسة أوسق غابية وثمانون مثلاً
 مديناً وثمانية اتساع مدمنى ($\frac{1}{9}$ ٨٨) وانهم امانتان وستة وعشرون
 كيلة ورابع كيلة مكية ودرهم واحد ($\frac{1}{4}$ درهم ٢٢٦) وانهم أربعة
 أراذب مصرية ونصف أراذب مصري ($\frac{1}{4}$ أراذب) وأن القلتين مائة
 وست وعشرون أقة ونصف أقة وستة وعشرون درهماً وست وثلاثون
 حبة (حبة درهم $\frac{1}{3}$ ١٢٦)

رطل	درهم مصري	درهم عراقي	كيلة مدينية	كيلة مكية	قند مصري	أراذب مصري	أقي
١٢٨ $\frac{4}{7}$	١٠١ $\frac{1}{4}$	١٢٦
١٧١ $\frac{2}{7}$ مدينى	١٣٥	
٦٨٥ $\frac{0}{7}$ صاع نبوى	٥٤٠	١ $\frac{1}{4}$.	$\frac{3}{4}$	١ $\frac{1}{3}$.	٧٠
٢٠٥٥٠٠ الخمسة اوسق	١٦٢٠٠٠	.	$\frac{1}{9}$ ٨٨	.	.	$\frac{1}{3}$ ٤	٢١ $\frac{2}{3}$
٦٤٢٨٥ $\frac{0}{7}$ القلتان	٥٠٦٢٦ حبة $\frac{1}{3}$	٣٠٦

هذا ما ييسر الله تعالى جمعه في هذه الرسالة المباركة جعلها الله خالصة لوجهه
 الكريم ونفع بها النفع العميم وختم لنا بالسعادة وجعلنا من أهل
 الحسنى وزياده . وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

يقول

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الزاهرة بيولا ق مصر
القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه
الكفائي والعيني

تم طبع هذه الرسالة البهية بالمطبعة الاميرية بيولا ق مصر المحمية وذلك
في ظل الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الداورية العلية من
بلغت رعيتنه ببركته غاية الأمانى حضرة أفندينا المعظم
عباس باشا حلى الثانى ملحوظا هذا الطبع الجميل ينظر
من عليه أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة الاميرية محمد بك
حسنى فى أواخر شهر ذى القعدة عام اثنى عشر بعد
ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على
أكل وصف صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه وشرف
وكرم

